نزلاء المؤسسة الإصلاحية العراقية المطلق سراحهم أمام تحديات مجتمعية وعود للجريمة

الباحث: مهند أياد عبد جاسم

جامعة بغداد / كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

mohanedmohaned7878@gmail.com

أ.م.د. عبد الحسن جواد حبيب

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

dr.7assan67@yahoo.com

تاريخ الطلب : ١٢ / ٢ / ٢٠٢٣

تاريخ القبول : ١٧ / ٣ / ٢٠٢٣

الملخص :

أن خوف الفرد من أن يودع في المؤسسة الإصلاحية أمر طبيعي لكن أن يتخوف من إطلاق سراحه أمر يستدعي البحث عن ما يمكن أن يتخوف منه النزيل بعد إطلاق سراحه، حيث أن الواقع يؤكد أن المجتمع يتعامل مع النزلاء المطلق سراحهم باعتبارهم أشخاص غير أسوياء خرجوا عن معايير وقيم وقوانين المجتمع وأصبحوا موصومين بوصمة اجتماعية بمثابة عقوبة تكميلية مضافة إلى العقوبة التي أوقعها بهم المجتمع بإيداعهم المؤسسة الإصلاحية كدفاع اجتماعي ضد ما ارتكبوه من جرائم ضد المجتمع، ولعل ابرز ما يواجهه النزلاء المطلق سراحهم هو عدم تقبلهم من قبل أسرهم وأفراد مجتمعهم، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عمل بسبب تخوف أصحاب الأعمال من المشكلات التي قد يسببها لهم النزلاء المطلق سراحهم، لذلك فان النزلاء يواجهون بعد إطلاق سراحهم تحديات قد تكون سبباً في عودتهم إلى طريق الانحراف مرة أخرى.

الكلمات المفتاحية: (النزلاء، المؤسسة الإصلاحية، التحديات المجتمعية)

Abstract:

The fear of the individual that he will be placed in the correctional institution is natural, but the fear of his release requires searching for what the inmate might fear after his release, as the reality confirms that the society deals with the released inmates as abnormal people who deviated from the standards and laws Society and they became stigmatized as a social stigma as a complementary punishment added to

the punishment that society imposed on them by placing them in the correctional institution as a social defense against the crimes they committed against society. He worked because employers feared the problems that the released inmates might cause. Therefore, after their release, the inmates face challenges that may cause them to return to the path of deviation again.

Keywords: inmates, correctional institution, societal challenges

المقدمة

ظل المجتمع العراقي يواجه الجريمة بالعقاب دون الاهتمام بإصلاح شخص المجرم كما ظل العقاب وحده هو الأسلوب الوحيد المتبع في السجون عبر عصور طويلة من تاريخ العراق بسبب عدم تبني الحكومات السابقة تشريع قوانين للإصلاح الاجتماعي تهيئ السبل والمستلزمات والأفراد لإصلاح النزلاء بسبب خضوع العراق لفترات طويلة لاحتلالات متكررة سواء من قبل العثمانيون أو البريطانيون الذين عملوا على تكريس الجهل والتخلف في المجتمع العراقي، بالإضافة إلى امتصاص خيرات العراق لصالح الدول المحتلة، إلا أن القرن الماضي أفرز بذور حركة إصلاحية مهمتها إصلاح نزلائها لضمان عودتهم إلى المجتمع بعد إطلاق سراحهم كأفراد أسوياء قادرين على شق طريقهم في الحياة دون أن تواجههم تحديات، ويتم ذلك من خلال دراسة شخصية النزلاء من قبل متخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية يعملون على إيقاظ الدوافع والغرائز السوية في نفوس النزلاء ليكونوا أفضل من الحالة التي كانوا عليها قبل إيداعهم في المؤسسة الإصلاحية من خلال إخضاعهم لبرامج الرعاية الاجتماعية والنفسية، ورعايتهم صحياً من قبل أطباء وممرضين وتأهيلهم مهنياً بوساطة كادر من مهنيين ومع تكرار النزاعات والحروب والحصار الاقتصادي وأخرها الاحتلال الأمريكي وما أعقبها من تدهور امني وفساد أداري ومالي كانت كفيلة بتراجع الخطط الموضوعة لإصلاح النزلاء وبالتالي يطلق سراح النزيل من المؤسسة الإصلاحية وهو لم يستفد شيء من برامج الرعاية والتأهيل والتي أصبحت حبر على ورق دون تطبيق عملي وبالتالي يعاني النزلاء المطلق سراحهم من تحديات مجتمعية.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث

يواجه النظام الاجتماعي العراقي في المرحلة الحالية تحديات مجتمعية متنوعة بحكم الظروف الاستثنائية التي مر بها المجتمع طيلة العقود الخمسة الماضية ولا تزال أثارها واضحة على نواحي الحياة المختلفة، ولعل ابرز تلك الآثار تقع اليوم على بنية شخصية نزلاء المؤسسة الإصلاحية المطلق سراحهم في حياتهم العامة، إذ يواجهون تحديات اجتماعية كالتفكك الأسري وسوء علاقاتهم الاجتماعية مع باقي أفراد المجتمع، وتحديات اقتصادية كفقدان أعمالهم السابقة وصعوبة الحصول على فرصة عمل جديدة، لذا فأن الوقوف على هذه التحديات أصبح من مهام الباحثين في الخدمة الاجتماعية لكشف أسبابها وتحليل نتائجها المختلفة من اجل رسم سياسة اجتماعية إصلاحية للنزلاء وتأهيلهم وضمان أستمراريتهم في الحياة الاجتماعية بعد إطلاق سراحهم، ويمكن القول أن مشكلة البحث تتركز على حجم تلك التحديات وأثارها على النزلاء المطلق سراحهم والذين يواجهون مشكلات كثيرة في حياتهم الجديدة، لذا فأن هذه الدراسة لا تسعى فقط إلى الوصف والتحليل وإنما إلى معالجة تلك الآثار على وفق منهجية الخدمة الاجتماعية، وتشير المعطيات المتوفرة أنه مهما بلغت قيمة برامج التأهيل التي تلقاها النزلاء داخل المؤسسة الإصلاحية فأنها غير كافية إذا لم يكن مخطط لها بشكل جيد للإفادة منها بعد إطلاق السراح وتعد من أهم التحديات التي تواجه النزلاء في حياتهم الجديدة والتي قد تدفعهم للعود للجريمة مرة أخرى.

وفي ضوء ما تقدم يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الآتية:

١- ما طبيعة التحديات المجتمعية التي تواجه نزلاء المؤسسة الإصلاحية المطلق سراحهم؟

٢- هل استفاد النزلاء المطلق سراحهم من البرامج الإصلاحية داخل المؤسسة الإصلاحية؟

٣- ما هي طبيعة النموذج الإصلاحي الذي تقدمه المؤسسة الإصلاحية لنزلائها؟

٤- كيف تعامل الناس مع النزلاء المطلق سراحهم؟ وهل اثر ذلك في تعايشهم الأسري والمجتمعي؟

٥- كيف تفاعل النزلاء المطلق سراحهم مع الحياة العامة؟

ثانياً : أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في محاولة كشف التحديات المجتمعية التي تواجه النزلاء المطلق سراحهم، في حياتهم العامة وفي نشاطهم الاقتصادي وعلاقاتهم الأسرية والاجتماعية، والتي ينبغي تسليط الضوء عليها لكشف جوانبها المرئية والغامضة أو لكشف جوانب لم تكتشف بعد ذلك أن المجتمع في تغير مستمر، وكذلك التحديات المجتمعية هي الأخرى مستمرة ومتغيرة، ولذلك يعد هذا البحث إضافة نوعية للمكتبة العربية، ولدارسي علم الأجرام، ولأصحاب القرار في إصلاح وعلاج نزلاء المؤسسة الإصلاحية، ومن خلال ما تقدم تتجلى أهمية البحث في أهميته النظرية العلمية إذ لا يكتفي البحث بالوصف والتحليل وإنما يسعى إلى دراسة ظاهرة متفاعلة في المجتمع العراقي في المرحلة الراهنة، وهذا يسهم في تقديم معرفة نظرية في مجال الخدمة الاجتماعية عن ظواهر في المجتمع العراقي كون البحث يقع ضمن نطاق الخدمة الاجتماعية التي هي موضع اهتمام مشترك بين الأخصائي الاجتماعي والمؤسسة الإصلاحية.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى :

١- التعرف على أهم التحديات المجتمعية التي يمكن أن تواجه نزلاء المؤسسة الإصلاحية المطلق سراحهم.

٢- الكشف عن الآثار المترتبة للتحديات المجتمعية التي تواجه النزلاء المطلق سراحهم.

٣- الوقوف على دور المؤسسة الإصلاحية وبرامجها التأهيلية المعدة لمواجهة التحديات التي تواجه النزلاء المطلق سراحهم.

٤- التعرف على مستوى التنسيق بين المؤسسة الإصلاحية وبقية مؤسسات المجتمع لتيسير حياة النزلاء المطلق سراحهم.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: تحديد المفاهيم

١-**النزلاء:** النزيل يعرف بأنه كل شخص تم تقييد حريته بموجب حكم قضائي صادر من محكمة مختصة مدنية أو استئنائية احتياطياً أو رهن المحاكمة، أو هو كل معتقل أو متحفظ عليه أياً كان مكان احتجازه وأياً ما كانت السلطة الصادر قرارها باعتقاله أو إيداعه أو احتجازه(بهنام، ٢٤، ١٩٩١) كما ويعرف النزيل أيضاً بأنه الشخص الذي سلك سلوكاً خارجاً على القانون في المجتمع مما استلزم توقيع احد عقوبات سلب الحرية ضده من خلال إيداعه احد السجون طبقاً للنظام المطبق في المجتمع(أبوالمعاطي، ١٩٩٨،ص٢٢٠)، وكذلك يعرف النزيل بأنه الشخص الذي منعت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك من خلال وضعه في بيت أو مسجد أو قبو كما كان سائداً في الوقت الماضي أو وضعه في مكان مقفل يوضع فيه الأشخاص المتهمين بانتظار محاكمتهم لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم كما هو سائد ومعمول به في الوقت الحاضر(اليوسف،١٩٩٩، ص١١٨٦)

٢- **المؤسسة الإصلاحية:** تعرف المؤسسة الإصلاحية من الوجهة الوظيفية بأنها المؤسسات التي تعمد الدولة إلى إنشائها لإعادة تربية الجانحين ومعالجة مشاكلهم(الرفاعي، ١٩٩٩،ص١١٦)، كما عرفت المؤسسة الإصلاحية أيضاً بالمكان المعد لاستقبال المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية كالسجن المؤبد أو المؤقت والحبس والاعتقال وغير ذلك، وتسمى تلك الأماكن بالسجون أو الإصلاحيات أو مراكز التأديب أو التهذيب أو التقويم أو مؤسسات إعادة التربية أو غير ذلك من التسميات(منصور، ١٩٩١ص١١٧)، وكذلك عرفت المؤسسة الإصلاحية على أنها المكان المخصص لاستقبال الأشخاص الصادر بحقهم أحكام قضائية نهائية لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية، وفي نفس الوقت أعدادهم وتأهيلهم للتكيف والاندماج في الحياة العامة داخل المجتمع بعد الإفراج عنهم(هلال، ٢٠١٥،ص١٤)

٣- **التحديات المجتمعية:** تعرف التحديات بأنها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفنية والمؤسسية التي تؤدي دوراً سلبياً في الوقوف بوجه التنمية(أيوب، ٢٠٠٤،ص١٢)، كما تعرف بأنها صعوبات تؤثر سلبياً في الدور المطلوب والمتوقع من الفرد(أبو النصر،

٢٠٠٨،ص٢٧٢)، أما تعريف المجتمعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى اللغوي للمجتمع، فقد ورد في قواميس ومعاجم العلوم الاجتماعية وكتابات الباحثين بالاعتماد على مفهوم المجتمع، إذ يشير إلى انه جماعة من الناس يعيشون معاً في منطقة معينة، وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها، وشعور بالوحدة، كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميز، ويتميز المجتمع كتجميع الجماعات ببنيان من الأدوار المتصلة ببعضها والتي تتبع في سلوكها المعايير الاجتماعية الأساسية الضرورية لمواجهة الحاجات البشرية الأساسية، وهو مستقل لا بمعنى اكتفائه الذاتي التام اقتصادياً ولكن بمعنى شموله لجميع الأشكال التنظيمية(بدوي، ٢٠٠٩،ص٤٠٠) وأن أول من استعمل مصطلح المجتمعية العالم (كيلير) وقد استعمله علماء الاجتماع الأمريكان أكثر من غيرهم، فكيلير كان يفتش عن اصطلاح ينطبق من ناحية المعنى مع اصطلاح مجتمع(Society) فأوجد اصطلاح مجتمعي ليعني به المزايا النظامية التي تطبع الحياة الاجتماعية(ميشيل، ١٩٨٠،ص٣٢٩)

ثانياً: نماذج من دراسات سابقة

١- دراسة الباحثة (شواي، ٢٠٠٤)

أجريت هذه الدراسة في بغداد عام ٢٠٠٤، إذ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مضمون التكيف الاجتماعي للسجينات المطلق سراحهن بشكل دقيق، من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الاجتماعية للتكيف، ومعرفة أهم المؤشرات الاجتماعية للتكيف والتي لها ارتباط وعلاقة مع النساء السجينات المطلق سراحهن، والتوصل إلى أهم المعوقات التي تؤثر في عملية التكيف الاجتماعي للنساء السجينات المطلق سراحهن والتي قد تؤدي إلى التكيف السلبي لهن، والتعرف على أهم المحفزات التي تساعد النساء السجينات المطلق سراحهن على التكيف الايجابي، ووضع الحلول المناسبة للحد من التكيف السلبي للنساء المتمثلة في حالة العودة للجريمة.

وقد استعملت الباحثة في دراستها منهج المسح الاجتماعي، كما واستعانت بأداة الاستبيان والمقابلة والملاحظة البسيطة لجمع البيانات والمعلومات من المبحوثات، أما العينة التي تم أجراء

الدراسة عليها فهي من السجينات المطلق سراحهن والتي تبلغ أعمارهن من (١٨) سنة فما فوق وكانت نتائج الدراسة كالأتي:

١- أن نصف ألمبحوثات كانت معاملة الوالدين لهن قاسية.

٢- أن أغلب ألمبحوثات لا تسمح لهن الأسرة بالإشراف على تنشئة الأطفال ضمن الأسرة.

٣- أن ثلاثة أرباع ألمبحوثات كانت طبيعة العلاقة التفاعلية في الأسرة بعد إطلاق السراح ضعيفة.

٤- أن نصف ألمبحوثات كانت طبيعة العلاقة التفاعلية مع المجتمع المحلي ضعيفة.

٢- دراسة الباحث (الرشيدي، ٢٠٠٥)

أجريت هذه الدراسة في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٥، إذ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة لدى السجناء في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية.

وقد استعمل الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي كما واستعان بأداة الاستبيان لجمع المعلومات، حيث قام الباحث بتعميم استبانه وزعت على عينة بلغ حجمها (٣٢٠) فرداً من السجناء في منطقة الحائل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أن المتوسط الحسابي العام لإجابات السجناء في سجون منطقة حائل عن مستوى فاعلية برامج التأهيل المهني في الحد من العود للجريمة قد جاء مرتفعاً.

٢- أن المتوسط الحسابي العام لإجابات السجناء في سجون منطقة حائل عن مستوى فاعلية البرامج التعليمية في الحد من العود للجريمة قد جاء مرتفعاً.

٣- أن المتوسط الحسابي العام لإجابات السجناء في سجون منطقة حائل عن مستوى فاعلية البرامج الدينية في الحد من العود للجريمة قد جاء مرتفعاً.

٣- دراسة الباحث (ويلسون، ٢٠١٠)

أجريت هذه الدراسة عام ٢٠١٠ في عدد من المؤسسات الإصلاحية الأمريكية بالإضافة إلى عدد من المنظمات والوكالات الحكومية العامة والأهلية الخاصة غير الربحية التي تقدم المساعدة للنزلاء المطلق سراحهم.

وكان الهدف من هذه الدراسة هو:

١- التعريف بنظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- التعرف على الدور القيادي التاريخي لمهنة الخدمة الاجتماعية في رعاية نزلاء المؤسسات الإصلاحية.

٣- الوصول غالى مرحلة التنسيق والتكامل في تقديم الخدمات الاجتماعية بين المؤسسات الإصلاحية وبقية المنظمات والوكالات التي تقدم المساعدة للسجناء.

٤- الانتقال إلى نظام تقديم خدمات أكثر تماسكاً للسجناء.

٥- الوصول إلى حالة وطنية موحدة في تقديم الخدمات للسجناء في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت نتائج الدراسة كالأتي:

١- للأخصائيين الاجتماعيين دور رئيسي في تقديم الخدمات الاجتماعية للمحبوسين.

٢-تطور العمل الاجتماعي ليكون العنصر الرئيسي لنظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- يعمل الأخصائيون الاجتماعيون كعنصر رئيسي في نظام العدالة الجنائية كونهم يعملون في الخطوط الأمامية للعمل الاجتماعي.

٤- نظام العدالة الجنائية يشمل مجموعة واسعة من القطاعات العامة والخاصة والوكالات العامة الحكومية والخيرية التي تقدم المساعدة والرعاية للسجناء في المؤسسات الإصلاحية والمطلق سراحهم لاسيما محدودي الدخل الذين تقدم لهم الرعاية الصحية والسلوكية.

المبحث الثالث: التحديات المجتمعية التي تواجه نزلاء المؤسسة الإصلاحية المطلق سراحهم

أولاً: تحديات اجتماعية

من المعلوم أن نزيل المؤسسة الإصلاحية هو إنسان ارتكب مخالفة أو جناية اقتضت إيداعه المؤسسة الإصلاحية ليقضي فيها العقوبة المقررة، وتتبع مدة العقوبة نوع المخالفة أو الجناية التي أرتكبها(أبو حميدة، ٢٠٢٠، ص٨٦) والإيداع في المؤسسة الإصلاحية بحد ذاته يفقد صاحبها مركزه الاجتماعي الذي قد يؤهله لمواصلة الحياة السوية في المجتمع الحر(الدوري، ١٩٨٩،ص ٣٣٣) وعادة ما يواجه النزلاء المطلق سراحهم تحديات اجتماعية تنشأ نتيجة الاختلاف بين ظروف الحياة التي اعتادوا عليها داخل المؤسسة الإصلاحية وبين الحياة الاجتماعية خارجها، فقد يواجهون نفور أسرهم والمجتمع منهم (المسعودي، ٢٠٢٣،ص ١٠٧) فمتى ما خرج النزيل من المؤسسة الإصلاحية فانه يواجه المجتمع بمشكلات وتحديات اجتماعية متعددة، ويكون في اشد الحاجة لمن يأخذ بيده، فإذا وجد المعونة تكيف مع المجتمع واندمج فيه، أما إذا صادفته المتاعب ولاحقته الصعاب وواجه تنكراً ونفوراً من البيئة الاجتماعية، فلا يتوقع منه إلا العداء للنظم الاجتماعية والعود السريع للإجرام(جرجيس، ٢٠١٠،ص٣٥٤) فقد أشارت غالبية البحوث والدراسات المعلقة بهذا الشأن إلى وجود ثمة تأثير للمؤسسة الإصلاحية على النزلاء المطلق سراحهم سيما إذا كانوا عائلاً لأسرهم ومنها تبعيات الوصم الاجتماعي وأنهيار وتفكك الأسرة والاستبعاد الاجتماعي المرتبط بالشعور بالدونية أو السمعة غير الطيبة التي تلاحق النزلاء المطلق سراحهم(أحمد، ٢٠٢١،ص٣٦١) وللوصمة الاجتماعية معنى رمزي داخل إطار المجتمع تعكس خروج الفرد عن قواعد المجتمع ومعاييره، ومن ثم يلجأ أفراد المجتمع إلى رد فعل يوضح مدى امتعاضه وكراهيته لهذه السلوكيات، وذلك من خلال وصفه بصفات وسمات تحمل بين طياتها وصمة جنائية أو اجتماعية والتي غالباً ما تظل عالقة بهذا الفرد حتى بعد خروجه من المؤسسة الإصلاحية وبمن يحيطون به، وتنعكس بشكل سلبي على كل جوانب حياته، مما يؤثر على درجة وطبيعة التفاعل الاجتماعي بينه وبين بقية أفراد المجتمع(بوقلمون، ٢٠٢٠،ص١٠٨) مما يسهم في خلق وعي سلبي لدى النزيل المطلق سراحه خاص بذاته، ويثير لديه الخصائص الإجرامية المرتبطة بما يوصم به فيصبح صورة مطابقة لما يصفه به المجتمع، فالوصم يجعل النزيل المطلق سراحه يعتقد أن المحيطين به يسعون إلى إيذائه وتجريحه، وهنا يحتقر المجتمع

ويكرهه وينعزل عنه، ولا تلبث هذه المشاعر أن تتحول إلى رغبة جامحة للعود للجريمة مرة أخرى(مضواح، ٢٠١٣)

ثانياً: تحديات اقتصادية

مما لا ريب فيه أن العمل يعد من أهم ضرورات الحياة، فهو عصبها ومفتاح السعادة فيها، وهو الرافد المقدس الذي يرتشف الإنسان من منهله أهم المقومات الأساسية للبقاء، والتي يطلق عليها علماء الاقتصاد مصطلح تماسك البدن وهي الغذاء والكساء والمأوى(حبيب، ١٩٨٥،ص٢٤٣) والإنسان كيان عامل، والعمل سلوك بشري يعد من الضروريات الهامة لحياة الإنسان، فهو من الناحية الاقتصادية الوسيلة لان يحصل الإنسان على قوته ومتطلبات عيشه، ومن الناحية الاجتماعية هو معيار لقيمة الإنسان الاجتماعية ومكانته، ووسيلة في الوقت نفسه للتفاعل الاجتماعي مع عدد من الأفراد والجماعات، أما من الناحية النفسية فالعمل يضفي على حياة الإنسان معنى ويكون الصورة الذاتية للإنسان عن نفسه، وهو أساس الرضا عن الذات والصحة النفسية، والعمل على المستوى الجسمي المعطي يوفر الكثير من متطلبات بناء الجسم ووظائف الأعضاء، فالعمل على هذا الأساس يحقق للإنسان كل احتياجاته بدنياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً، كما أن العمل هو الرابط بين الإنسان والحضارة، وفي الظروف التي لا يجد فيها الإنسان عملاً يؤديه يختل الانسجام الذي يحققه العمل لشخصية الإنسان، ووتتولد المشكلات الضارة بحياة الفرد ومنها الانحراف(عجوة، ١٩٩٥،ص١٥) رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وطلبهم له(حمزة، ٢٠١٥،ص٦٥) ويعد إيجاد عمل للنزلاء المطلق سراحهم من أصعب التحديات التي تواجههم بسبب تحوط المجتمع من التعامل معهم، وغلبة نظرة الشك التي تحيط أصحاب العمل تجاههم، وتزداد الحاجة للعمل بالنسبة للنزيل المطلق سراحه في حال كونه المعيل المادي الوحيد للعائلة، وبالتالي فأن أي خلل أو تقصير في مسؤولية المطلق سراحه المادية تجاه عائلته يدفعه أو أفراد عائلته للانحراف والإجرام، بل تتعدى الصعوبة النظرة الاجتماعية العامة وأصحاب العمل تجاه النزلاء المطلق سراحهم، حيث أن كثير من التشريعات القانونية لا تقبل توظيف نزلاء المؤسسة الإصلاحية المطلق سراحهم، حيث يشكل الحرمان من مزاولة مهنة معينة جزاء أداري أو جنائي بحسب الجريمة المرتكبة من قبل المحكوم عليه، ويعد ذلك من قبيل العقوبات التبعية التكميلية(مارني وآخرون، ٢٠٢٠،ص٣٥٤) فهنالك من النزلاء

ممن كانوا يعملون موظفين على ملاك القطاع العام قد توقف معاشهم بعد أن حكم عليهم بسبب جريمة أو سوء استعمال وظيفة أو اختلاس أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية(بيومي، ٢٠٠٨،ص٤٢) والنزيل المطلق سراحه كونه موصوم، فهو يواجه العديد من المواقف السلبية كصور الرفض من قبل أفراد المجتمع، وجماعاته الرسمية والخاصة، مما يؤثر على أمكانية حصوله على فرصة عمل مناسبة والذي يعتبر محورياً لإعادة اندماجهم الاجتماعي بعد إطلاق سراحهم(هامل، ٢٠١٢،ص١٤) والذي يعد من أولويات مستلزمات الإصلاح للنزيل والتي تهدمت خلال إقامته في المؤسسة الإصلاحية وذلك لأن أرباب العمل لا يثقون به(التويجري،٢٠١١،ص٦١) وقد تكون أسرة النزيل الموظف والذي تم إيقاف صرف راتبه بسبب الإيداع في المؤسسة الإصلاحية قد استدانت بعض الأموال وعليه تسديدها بعد إطلاق سراحه(بيومي، ٢٠٠٨،ص١٢١) وقد يكون النزيل المطلق سراحه عليه ديون مالية قبل إيداعه المؤسسة الإصلاحية وعليه تسديدها(حامد، ٢٠٢٢،ص٢٥٤) لذلك يشكل العامل الاقتصادي ضغطاً بيئياً للمطلق سراحهم نتيجة عدم قدرتهم الحصول على عمل مناسب بدخل مناسب، والذي يحفظ لهم كرامة العيش والاحترام ويقيهم من العود للجريمة والانحراف(عبيد، ٢٠١٧،ص٢٧٣) فالتحديات الاقتصادية والمتمثلة في البطالة والفقر تعتبر عائق في طريق النزلاء المطلق سراحهم، فبعد خروجهم من المؤسسة الإصلاحية يواجهون قلة الدخل وفقدان الوظيفة ويصبحون قوة معطلة(عثمان،٢٠٢٠،ص٥٥٣) وهذه التحديات تصبح أخطر إذا كان عدد أفراد الأسرة كبير والمسؤول عن إعالتها النزيل، خاصة إذا لم يصاحبها إمكانيات مادية وعملية تكفي احتياجات هذه الأسرة من مأكل ومشرب ومسكن وملبس وتعليم ورعاية صحية وغيرها(خليل، ٢٠١٠،ص٣٤٤) فصحيفة السوابق تقف كحجر عثرة في سبيل التحاق النزيل المطلق سراحه بعمل يكسب منه بعد إطلاق سراحه مما يضطره إلى اللجوء لقرناء السوء الذين يزينون له متابعة السلوك الإجرامي باعتباره الوسيلة الوحيدة أمامه لكسب العيش بسبب الفقر (ألفقي،٢٠٠٩،ص١٠٥)

ثالثاً: تحديات صحية ونفسية

تعد الصحة لأبناء المجتمع ضرورة ملحة من اجل العيش الرغيد،كما تعد قوة للبدن، بحيث تسمح للموارد البشرية بالمشاركة في عملية التنمية والاستمتاع بمجالات الحياة

الاجتماعية(صالح، ٢٠١١،ص٢٧٨) ولذلك أن ما تتوصل أليه كل دولة في رفع المستوى الصحي والوقاية من الأمراض يمثل قيمة عملية ترتد أثارها على العالم بأسره، سواء من حيث الوقاية من الأمراض والأوبئة أو علاجها(الدليمي، ١٩٩٨،ص٢٥٢) فالمرض يكون ذا تأثير على حياة الفرد من الناحية الاجتماعية، وذلك بأن يفقده القدرة على العمل والكسب المشروع، مما يدفعه في النهاية إلى طريق الجريمة(كامل، ٢٠٠٤،ص١٤٨) فللمرض معاني متعددة تختلف باختلاف الأفراد، فهو يشتمل على نواح طبية واجتماعية واقتصادية، ويؤثر على الأفراد بطرق مختلفة، أما مباشرة أو غير مباشرة، وله نتائج خاصة على الأفراد والمجتمع(المليجي، ٢٠٠٦،ص٩٨)

والمرض عبارة عن خلل يصيب أحد أجهزة جسم الإنسان فيقلل من قدرته على أداء وظيفته أو يعوقها، وقد يكون الخلل عضوياً، أو نفسياً، أو سيكوباثياً عقلياً(زغلول، ٢٠٠٧،ص٦٩) ويعاني نزلاء المؤسسة الإصلاحية من صحة جسدية أو نفسية أو عقلية قد تضررت نتيجة لحبسه، أو نتيجة لأية ظروف تتعلق بالحبس(بيومي، ٢٠٠٨،ص٤٦) كخضوع النزيل المطلق سراحه للحبس الانفرادي أثناء مدة الإيداع في المؤسسة الإصلاحية لمدة طويلة من الزمن، مما أدى إلى أصابته ببعض الأمراض النفسية، أو التنفسية، أو الجلدية(عبد الله، ١٩٩٠،ص٢٧) أو يعانون من سوء التغذية والتدهور الصحي نتيجة تكدسهم في أماكن مزدحمة بالنزلاء دون تغذية صحية أو عناية صحية لفترة طويلة من الزمن(العمر، ٢٠١٢،ص٧٢) ويستمر هذا التحدي بعد إطلاق سراحهم نتيجة البطالة والفقر التي يعانون منها، والتي تؤدي إلى انخفاض المستوى الغذائي والصحي لهم، مما يؤثر في أداء البدن لوظائفه المختلفة ، ويؤثر في العقل، أي في التفكير والتخيل والإدراك، بل يتمثل في سهولة الانقياد أو الاندفاع أو السخط والحقد والتحلل من المسؤولية(موسى، ٢٠٠٦،ص١١٣)

المبحث الرابع: النتائج

١- ثمة تحديات اجتماعية تواجه النزلاء المطلق سراحهم من المؤسسة الإصلاحية كالتفكك الأسري وفتور العلاقة بين النزلاء ومحيطهم الاجتماعي بسبب الوصم الاجتماعي الذي أصابهم بسبب إيداعهم المؤسسة الإصلاحية.

٢- هنالك تحديات اقتصادية تواجه النزلاء المطلق سراحهم من المؤسسة الإصلاحية كصعوبة الرجوع إلى العمل السابق سيما إذا كان النزيل يعمل ضمن مؤسسة حكومية بسبب الإجراءات القانونية والإدارية التي تمنع المحكوم بجريمة من الرجوع إلى ممارسة عمله السابق، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على فرصة عمل جديدة بسبب الوصم الذي أصاب النزلاء نتيجة إيداعهم في المؤسسة الإصلاحية.

٣- يواجه النزلاء المطلق سراحهم من المؤسسة الإصلاحية تحديات صحية نتيجة العدوى التي تنتقل بين النزلاء كالأمراض الجلدية والتنفسية كذلك أمراض أخرى نتيجة سوء التغذية وتكدس النزلاء في زنزانات غير كافية لأعداد النزلاء المتزايد.

٤-عدم وجود برامج إصلاحية حقيقية داخل المؤسسة الإصلاحية العراقية.

٥- النموذج الإصلاحي الذي تقدمه المؤسسة الإصلاحية العراقية لنزلائها تقليدي ولا يرتقي إلى المستوى الذي وصلت أليه باقي دول العالم.

٦- هنالك تخوف من أفراد المجتمع من التعامل مع النزلاء المطلق سراحهم مما اثر سلباً ف تعايشهم الأسري والمجتمعي.

التوصيات

لغرض تحقيق عملية إصلاح وتأهيل نزلاء المؤسسة الإصلاحية العراقية والحد من عودتهم إلى الجريمة مرة أخرى نوصي بما يأتي :

١- ضرورة العمل على وضع برامج للنزلاء كالتأهيل النفسي والاجتماعي وبرامج تربوية وتعليمية وبرامج تهذيب ديني وأخلاقي، وكذلك برامج تثقيفية ورياضية ، فضلاً عن برامج التأهيل المهني وبصورة منظمة.
٢- ضرورة مراجعة نظم الرعاية الصحية والخدمات الطبية المقدمة للنزلاء من خلال توفير أطباء مقيمين ومتخصصين فضلاً عن إيلاء عناية خاصة بالنزلاء الذين يعانون من أمراض مزمنة.

٣- لتسهيل الإندماج الاجتماعي للنزلاء المطلق سراحهم، يوصي الباحث بالإبقاء على قدر مناسب من الإتصال بين النزلاء والعالم الخارجي وذلك من خلال توفير الاتصال الهاتفي والزيارات العائلية للنزلاء بصورة منظمة.

٤- يوصي الباحث بتوفير وتدريب مهني نافع للنزلاء القادرين على الإنتفاع منه، سيما الشباب، ويكون من النوع الذي يزيد من قدرة تانزيل على تأمين عيشه بعد إطلاق سراحه.

المصادر

١. أبو المعاطي، ماهر، الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٨.

٢. ابو النصر، مدحت محمد، رعاية وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣. أبو حميدة، الحافظ يوسف عليان، حق السجين في الخلوة الشرعية، دراسة مقارنة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد(٢٠)، ٢٠٢٠.

٤. أحمد، محمد عطا، دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد(٥٥)، الجزء الثاني، يوليو ٢٠٢١، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

٥. أيوب، حارث حازم، التنمية الاجتماعية في العراق – المسار والمحددات –، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٦. ال مضواح، مضواح، الوصم والتشهير الباب الواسع للعود للجريمة، مقالة منشورة في صحيفة الاقتصادية، العدد(٧)، اكتوبر ٢٠١٣.

٧. بدوي، أحمد زكي، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٨. بن مارني، نور عزم الليل وآخرون، رعاية المسجونين بعد الإفراج عنهم، دار المنظومة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.

٩. بهنام، رمسيس، علم مكافحة الأجرام، منشأة المعارف للطبع والنشر، الاسكندرية، ١٩٩١.

١٠. بوقلمون، داود، مظاهر الوصم الاجتماعي الممارس على السجين المفرج عنه، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد(٣١)، العدد(١)، جامعة جيجل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠٢٠.

١١. بيومي، محمد أحمد، التشريعات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٨.

١٢. التويجري، أسماء، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١.

١٣. جرجيس، هاني عياد، ملامح الر فض الاجتماعي للمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع المصري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عمر المختار، ليبيا،٢٠١٠.

١٤. حامد، رندة خليل، الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للغارمات الأردنيات في المجتمع الأردني من وجهة نظرهن، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، قسم علم الاجتماع، الأردن، ٢٠٢٢.

١٥. حبيب، محمد شلال، أصول علم الإجرام، مكتبة القانون، بغداد، ١٩٨٥.

١٦. حمزة، أحمد أبراهيم، السياسة الاجتماعية، ط١، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، ٢٠١٥.

١٧. خليل، منى عطية خزام، العولمة والسياسة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،٢٠١٠.

١٨. الدليمي، سليمان علي، الرعاية الاجتماعية، ط٢، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ١٩٩٨.

١٩. الدوري، عدنان، علم العقاب ومعاملة المذنبين، ط١، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩.

٢٠. الرشيدي، نايل جزاء، مدى فاعلية برامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود إلى الجريمة، دراسة ميدانية على السجناء في سجون منطقة حائل، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، قسم علم الاجتماع،٢٠١٠.

٢١. الرفاعي، طاهر فلوس، النظم الإدارية الحديثة للإصلاحيات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، أبحاث ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، الرياض، ١٩٩٩.

٢٢. زغلول، بشير سعد، دروس في علم الإجرام، القاهرة ٢٠٠٧.

٢٣. شواي، أحلام محمد، التكيف الاجتماعي للنساء السجينات المطلق سراحهن، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٤.

٢٤. صالح، كواكب، واقع المرأة العراقية في السياسات الاجتماعية، ألمؤتمر العلمي السنوي الأول في قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٥/ تشرين الثاني ٢٠١١.

٢٥. عبد الله، معروف، علم العقاب، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠.

٢٦. عبيد، سعاد، الضغوط التالية لصدمة الإفراج ودور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم لإعادة إدماجهم في المجتمع، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد(٦)، ٢٠١٧.

٢٧. عثمان، علي ياسين، فاعلية المشروعات في تحسين نوعية حياة الغارمات، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد(١٩)، جامعة الفيوم، مصر،٢٠١٩.

٢٨. عجوة، عاطف عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٥.

٢٩. العمر، معن خليل، جرائم مستحدثة، ط١، دار وائل للنشر، ٢٠١٢.

٣٠. الفقي، أحمد عبد اللطيف، الجمهور وحقوق ضحايا الجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣١. كامل، شريف سيد، مبادئ علم الإجرام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣٢. المسعودي، سلوى، الرعاية اللاحقة للحدث الجانح، مجلة الباحث، العدد(٤٠)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، كلية العلوم القانونية، الجزائر، ٢٠٢٣.

٣٣. المليجي، ابراهيم عبد الهادي، الرعاية الطبية والتأهيلية من منظور الخدمة الاجتماعية، سلسلة جدران المعرفة للطباعة، الاسكندرية، ٢٠٠٦.

٣٤. منصور، اسحاق أبراهيم، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩١.

٣٥. موسى، مصطفى محمد، إعادة تأهيل المتهمين والمحكوم عليهم في قضايا الإرهاب، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٦.

٣٦. ميشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة: د.أحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.

٣٧. هامل، سميرة، التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل وأثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٢.

٣٨. هلال، ناجي محمد، الانتحار في السجون بين التحليل النظري والدراسات الامبريقية، الأمارات العربية المتحدة، الشارقة، دورية الفكر الشرطي، المجلد(١٨)، العدد(٦٩)، ٢٠٢٠.

٣٩. اليوسف، عبد الله عبد العزيز، واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩.

40-Wilson, M. (2010). ciminal justice social work in the united states

Adaptkng to new challenges. Washington, DC. NASW center for workforce